

الأمن الطاقوي بين الرأسمالية الغربية ورأسمالية الدولة: مجموعة العشرين والبريكس أنموذجاً

Energy Security Between Western Capitalism and State Capitalism: The G20 and BRICS as an Example

أمال شوتري¹*

¹ مخبر دراسات اقتصادية حول المناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة، جامعة محمد

البشير الإبراهيمي / برج بوعريش (الجزائر)، amel.choutri@univ-bba.dz

تاريخ النشر: 2024/12/31

تاريخ القبول: 2024-12-09

تاريخ الاستلام: 2024-09-13

ملخص:

تهدف هذه الورقة من خلال المنهج الوصفي إلى دراسة طبيعة الصراع بين الرأسمالية الغربية ورأسمالية الدولة التي تمثلها الصين في إطار منطق الصراع (دولة . شركة) من خلال نموذج البريكس ومجموعة العشرين، وتداعياته على الأمن الطاقوي العالمي بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات والإحصائيات ذات العلاقة. من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن منطق الصراع (دولة . شركة) سيأخذ أشكالاً جديدة ويقدم تصورات مختلفة، وسيكون الأمن الطاقوي محورياً أساسياً في رسم ملامح هذا التغير بدخول فاعلين جدد في تشكيلة النظام الدولي الجديد، ومن بين توصيات الدراسة: ضرورة أن تقدم الدول النامية قراءات جديدة لإستراتيجياتها المرتبطة بالأمن الطاقوي وتقرر بما يضمن لها مصالحها في ظل منطق الصراع (دولة - شركة) الجديد، فالخارطة العالمية للطاقة تتغير ، مما سيفرض قواعد لعبة جديدة تحدد الأمن الطاقوي من خلال تأسيس كتل ثالث يختلف في التركيبة والأهداف عن مجموعة العشرين والبريكس بما يضمن مصالح أمنها الطاقوي وتوازناتها الإستراتيجية.

تصنيفات JEL : N74 ; Q47 ; Q48 ; P16

Abstract:

In light of the (state-company) conflict, This paper aims, through a descriptive approach, to study the conflict nature between Western capitalism and state capitalism which is represented by China, through the BRICS and G20 model and its repercussions on global energy security in general and on the developing countries in particular, relying on a set of relevant indicators and statistics. This study concludes that the logic of conflict (state-company) will take new forms and present different perceptions, the energy security will be a fundamental axis in shaping the features of this conflict. The study recommends that developing countries should provide new readings for their energy security strategies and decide in a way that guarantees their interests by establishing a third bloc that differs in composition and goals from the G20 and BRICS in order to achieve their energy security interests .

Keywords: Energy security, BRICS, G20, Capitalism.

JEL Classification Codes: N74 ; Q47 ; Q48 ; P16

1. مقدمة:

لا يعد الصراع (دولة - شركة) بالمسألة الجديدة، لكنه اتخذ أشكالاً عديدة ومرّ بمراحل كثيرة، وبشكل عام وفي ظل التحولات والتغيرات التي أفرزتها العولمة، أنتج هذا الصراع نوعين من الرأسمالية: النوع الأول تمثله الرأسمالية الغربية القائمة على اقتصاد السوق، والنوع الثاني تمثله رأسمالية الدولة الذي هو نتاج التطور الذي شهده دور الدولة في الاقتصاديات الموجهة. يعتمد النوعان من الرأسمالية في فرض منطقهما على الكثير من الآليات والممارسات، ويعد الاستحواذ على الطاقة والسيطرة عليهما من النقاط التي يشترك فيها النوعان ولو اختلفت الأساليب والإستراتيجيات المتبعة في تجسيد ذلك تحت مظلة تحقيق الأمن الطاقوي الذي ظاهراً يعني تجسيد التوازن السليم بين العرض والطلب خدمة لأهداف التنمية المستدامة باعتماد نظرة تشاركية لا تنازعية من خلال توحيد السياسات بما يضمن تحقيق أهداف جميع الأطراف، وباطناً يؤثر للسيطرة على مصادر الطاقة بكل الوسائل المتاحة العنيف منها والناعم ولو على حساب مقدرات الشعوب المستضعفة. بقراءة بسيطة لدور كل من مجموعة العشرين ومجموعة البريكس من حيث التركيبة والأهداف وبعض الممارسات يمكن إبراز ذلك بشكل جلي، وهو ما يجعل الأمن الطاقوي في الدول النامية وتحديداً الوطن العربي بالنظر لما يحوزه من خزين طاقوي ضخم ومتنوع مرتبطاً بما يصنع داخل هاتين المجموعتين.

وعليه تأتي هذه الورقة لمناقشة الأسئلة الآتية: ما هي الحدود الفاصلة بين الرأسمالية الغربية ورأسمالية الدولة؟ وما هو دور هذه الرأسمالية من خلال مجموعة العشرين ومجموعة البريكس في الأمن الطاقوي؟ حيث تنطلق الدراسة من فرضيتين:

الفرضية الأولى: تقوم على أن منطق الصراع (دولة - شركة) سيأخذ أشكالاً جديدة ويقدم تصورات مختلفة تشكل رأسمالية الدولة أحد تجلياتها إلى جانب الرأسمالية الغربية الكلاسيكية وفق قواعد وضوابط جديدة.

والفرضية الثانية: تمثل مجموعة العشرين وتكتل البريكس أدوات الرأسمالية بنوعها في تحقيق أمنها الطاقوي.

أهمية الدراسة: تأتي هذه الدراسة لإبراز:

- طبيعة الصراع بين الرأسمالية بنوعها الرأسمالية الغربية ورأسمالية الدولة على الطاقة تجسداً لأمنها الطاقوي في ظل إعادة تشكيل العلاقة (دولة - شركة).
- التحديات التي يمكن أن تواجه الأمن الطاقوي للدول النامية خاصة الإفريقية منها في هذا الاتجاه لمحاولة التوقع الطاقوي الصحيح.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إعطاء بعض التصورات عن طبيعة الصراع بين الرأسمالية الغربية ورأسمالية الدولة وتداعياته على الأمن الطاقوي العالمي بشكل عام والدول النامية بشكل خاص من خلال بعض المؤشرات المرتبطة بكل من مجموعة العشرين المزيج بين الدول الرأسمالية الكبرى بنوعها كالولايات المتحدة والصين وبعض الدول النامية ومجموعة البريكس التي تطرح نفسها ممثلاً لدول الجنوب.

منهجية الدراسة: تم الإعتماد على المنهج الوصفي من خلال ملاحظة الظاهرة، وتم استخدام الكثير من المؤشرات والإحصائيات لوصف الحدود الفاصلة بين الرأسمالية الغربية ورأسمالية الدولة بالنسبة للأمن الطاقوي من خلال نموذج البريكس ومجموعة العشرين من أجل الوصول إلى تفسيرات منطقية ذات الصلة بالموضوع.

محااور الدراسة: سيتم مناقشة الموضوع من خلال محورين: الأول يتناول للأمن الطاقوي والرأسمالية تحديد مفاهيم، والمحور الثاني يتعرض لعلاقة الرأسمالية الغربية ورأسمالية الدولة بالأمن الطاقوي من خلال نموذج مجموعة العشرين ومجموع البريكس.

2. الرأسمالية والأمن الطاقوي تحديد مفاهيم:

نحاول في هذا المحور شرح مفهوم الأمن الطاقوي من حيث التعريف والأهمية وإظهار بعض من الحدود الفاصلة بين الرأسمالية الغربية ورأسمالية الدولة التي تمثلها الصين كنموذج يتجسد واقعاً وحضوراً.

1.2. مفهوم الأمن الطاقوي:

يعد الأمن الطاقوي شريان الأمن القومي لأية دولة، اختلفت التعاريف التي أعطيت له لكن بشكل عام يعرف الأمن الطاقوي على أنه التأكد من أن الدولة قادرة على إنتاج واستخدام الطاقة باستدامة وبسعر مناسب وبما يساعد في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تقليل الفقر وتحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تحسين الدخل لخدمات الطاقة الحديثة والمتجددة (حمزة، 2021). فالأمن الطاقوي يرتبط بمفاهيم الاستدامة والتكلفة وتحقيق التنمية، ويتشكل ضمن مجموعة من المحددات كالتهديدات الطبيعية واختلال ميزان العرض والطلب على الطاقة في الأسواق الدولية والقيود المفروضة على 'مدادات الطاقة وتوجهات الدول العظمى.

وتُعرّف وكالة الطاقة الدولية أمن الطاقة بأنه توافر مصادر الطاقة باستمرار وبأسعار في متناول الجميع، ويعني أمن الطاقة أيضاً إمكانية وصول الدولة إلى الطاقة الكافية لتلبية احتياجاتها من الطاقة. ويجب أن يكون نظام الطاقة الخاص بها آمناً ضد انقطاع الإمدادات على المدى القصير والهجمات السيبرانية، وأن يكون قادراً على تلبية متطلبات سوق الطاقة على المدى الطويل. فضلاً عن ضرورة توفر نظام طاقة وبنية تحتية لتوزيع الطاقة على الصناعة والمنازل والمؤسسات العسكرية وغيرها. (How Energy Security Is Defining the 21st Century, 2024)

لقد تم تسجيل في السنوات الأخيرة تحولات في نظام الطاقة العالمي التي ساعدت في تغيير الخريطة الجيوسياسية للعالم التي كانت سائدة لعقود من الزمن من خلال التحول من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة هذا التحول الذي كان سببه التقنيات الجديدة وانخفاض التكاليف، وأيضاً السياسات وإجراءات الحكومات والشركات، وكذلك الحركة العالمية لمكافحة تغير المناخ. فأصبح هذا التحول العالمي في مجال الطاقة بالفعل بمثابة قضية جيوسياسية كبرى ستغير هياكل السلطة في المناطق والدول، وتخلق بالتأكيد قواعد لعبة جديدة. (A New World The Geopolitics of the Energy Transformation, 2019)

يتحدد اليوم أمن الطاقة بمدى تنوع مصادر الطاقة، خاصة مع أزمة الطاقة الحالية تثير تساؤلات مهمة تتعلق بالسياسات حول كيفية تعزيز الطاقة على المدى القصير مع الحفاظ على التزامها الراسخ بالتحول الأخضر، وهو التحدي الذي تفاقم في الآونة الأخيرة بعيداً عن الوقود الأحفوري. ومن المتوقع أن يكون للتحول الأخضر تأثير إيجابي صافي على أمن الطاقة بشرط أن تكون الاستثمارات كذلك تتماشى مع التحديات الجديدة التي يفرضها الاعتماد المتزايد على الطاقة المتجددة. (Jaden , Augustus J , & Schwerhoff, 2024)

2.2. الرأسمالية الغربية ورأسمالية الدولة:

2.2.1 الرأسمالية الغربية: انطلاقاً من الفكر النظري لأدم سميث فإنه لا يمكن توقع الحصول على

الطعام نتيجة نزعة الخير عند الجزار أو الخباز، لكن من منطلق رغبتهما في تحقيق مصالحهما الخاصة، فلا يستطيع أي منهما الحصول على ما يريد دون تحقيق ما يريده الآخر وهذه المصلحة الذاتية العقلانية أو المصلحة الخاصة هي التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي، فالسمة الأساسية للرأسمالية تمثلت في الدافع

لتحقيق الربح من خلال فكرة الأسواق الحرة التي قد لا تكون مثالية لتنظيم الاقتصاد؛ لكنها قد تكون بالنسبة للكثيرين الأسلوب الأفضل.

ويقر كل من لبول آ. سامويلسن، وويليام د. نورد هاوس في مقدمة كتاب الاقتصاد أنه في الماضي كان منافسونا يعيشون في نهاية الشارع أو في البلدة المجاورة، أما الآن فقد يكونون في النصف الآخر من الكرة الأرضية، في ماليزيا، أو الصين، أو إسبانيا. ولأول مرة في التاريخ يطبق الجميع المجموعة نفسها من القواعد، قواعد اقتصاديات السوق، العالمية. "فمن هو الذي يستطيع التكيف مع أسواق متغيرة؟ ومن هو الأقدر على ركوب أمواج التكنولوجيا الجديدة؟ الرهانات عالية، ويحظى الفائزون بأعلى الأرباح وأعلى الأجور، في حين يبقى الخاسرون في الخلف. (سامويلسن، د، و نورد، 2006)

وعليه، فنظام السوق الحر يتمتع بالكفاءة ولكنه ليس كاملاً، فهناك اعتراف، حتى من رواد الرأسمالية ومنظريها بأن حرية السوق تسمح بالانحراف، ولذا فلا بد من التنظيم والتقنين الذي تضعه الدولة، وتشرف على تطبيقه الهيئات الرقابية ذات الصلة، وتعاقب من يخرج عنه، فالحرية بدون حدود تتحول إلى فوضى إذا لم ترافقها ضوابط صارمة. ومع ذلك فقد ينتج نظام السوق الأزمات تضطر معها الحكومات ليس للتشدد في فرض الضوابط والقواعد وتطبيقها فقط، بل أيضاً إلى اللجوء إلى ممارسات تخالف مبادئ السوق، كالتدخل بالدعم المباشر، وامتلاك أسهم رأس المال والإدارة، وحماية المؤسسات من الإفلاس.

2.2.2 رأسمالية الدولة: تناقش مسألة لمن يكون الفوز بالحرب الدائرة بين الدولة والشركات؟ من خلال محاولة الإجابة عن كثير من الأسئلة منها، هل سيدخل العالم اليوم في حرب باردة جديدة غير مرتبطة بسباق التسلح النووي هذه المرة، وإنما هي حرب التسابق على القدرة التنافسية الاقتصادية بين الدول؟ وهل تمثل رأسمالية الدولة نمطاً عابراً أم نمطاً مستداماً في النظام الاقتصادي العالمي الحديث؟ فرأسمالية الدولة لا تشبه رأسمالية السوق الحرة من ناحية أن الدافع السياسي، وليس دافع الربح، هو الذي يحدد عملية اتخاذ القرارات الخاصة بتنظيم وتشغيل رأسمالية الدولة. ويقصد باستخدام مصطلح رأسمالية الدولة، الحديث عن نظام اقتصادي تسيطر فيه حكومات الدول الاقتصادية المحلية من خلال ملكية الحكومات لكبريات الشركات والمؤسسات الاقتصادية المنتجة، إضافة إلى سيطرة الحكومة على الفائض الرأسمالي للدولة المعينة، مع استخدام كل ذلك لتحقيق الأجندة السياسية وليست الاقتصادية. (بريمر، 2010)

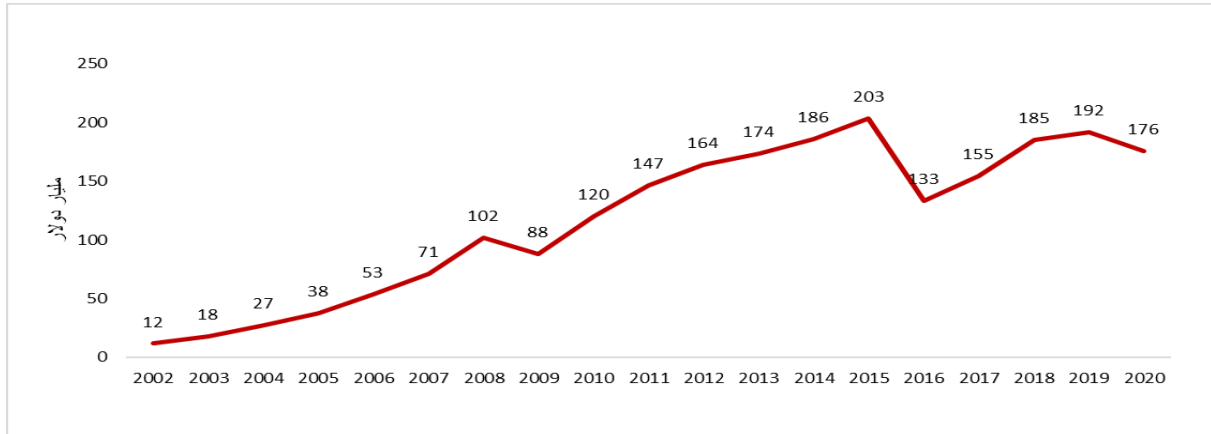
فرأسمالية الدولة بالنسبة للماركسيين، هي الطريقة التي من خلالها تكون القوى المنتجة مملوكة ومدارة من الدولة بشكل رأسمالي، حتى لو سمت تلك الدولة نفسها اشتراكية، البلد الذي تحكمه رأسمالية الدولة هو ذلك البلد التي تتحكم الحكومة فيه بالاقتصاد وتتصرف كشركة كبرى. والاستخدام الشائع هو الدولة التي تسيطر فيها رأسمالية الحكومة على الاقتصاد، كالصين وفيتنام.

تحاول حكومات دول اقتصاد السوق الحرة توفير الضمانات اللازمة لنزاهة الممارسة الاقتصادية، وخلافاً لنمط رأسمالية السوق الحرة، تسيطر على رأسمالية الدولة الأجندة السياسية الخاصة بالسلطة. وفيما لو خير هذا النمط بين الانحياز لصالح حماية حقوق الأفراد وحررياتهم، والإنتاج الاقتصادي، ومبادئ حرية خيارات المستهلك من جهة، وبين تحقيق الأجندة السياسية للدولة من جهة أخرى، فإنه حتماً ينتقي الخيار الأخير وقضية صعود نمط رأسمالية الدولة في كل من الصين وروسيا وبعض الدول الخليجية وإيران، إضافة إلى دولة أخرى في أميركا اللاتينية كبنما حقيقة (بريمر، 2010)، وهو طرح يؤكد عليه البعض ونؤيده إلى حد ما، فالعلاق الصيني الآسيوي يقدم

نفسه كشريك مسالم في القارة الأفريقية، في إطار ما يسميه البعض «الهجوم الساحر»، أو القوة الناعمة؛ لكن تعاظم نفوذ الصين قد يعكس مؤشرات نحو استعمار جديد وطموحات إمبريالية واسعة في المنطقة، فلقد أصبحت فكرة تنامي الدور الصيني في القارة الأفريقية حقيقة لا يمكن الاختلاف عليها؛ حيث كشفت صحيفة «جارديان» البريطانية، أن الصين التزمت بمساعدات ومشاريع تنمية في أفريقيا تبلغ قيمتها 75 مليار دولار في العقد الماضي وتحتل أفريقيا المرتبة الثانية في تزويد الصين بالنفط 27% بعد دول الشرق 39%، وبالمقابل تمثل الصين السوق الثانية لأفريقيا 19%، بعد الولايات المتحدة 37%، وفرض الصينيون أنفسهم كأكبر مستهلكين للمعادن متجاوزين الأمريكيين، إذ تستورد بكين البلاتين من جنوب أفريقيا وزيمبابوي، والنحاس والحديد من أنجولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا ممكن أن يؤسس لنفوذ صيني سياسي واقتصادي في القارة. (الحري، 2013)

برزت السلع الصينية كعنصر أساسي في الأسواق الأفريقية خلال السنوات الماضية، فقد قامت الشركات الصينية بتصدير كميات متزايدة من المنتجات مباشرة إلى الأسواق الأفريقية، وهكذا استطاعت الصين أن تحافظ على مكانتها كأكبر شريك تجاري لأفريقيا منذ عام 2009 ولمدة 13 عامًا؛ فبلغت نسبة التجارة مع بكين نحو 21% من إجمالي التجارة الخارجية للقارة حتى عام 2020. وتشمل قائمة الصادرات الصينية إلى أفريقيا الآلات والإلكترونيات والمنسوجات والملابس والمنتجات عالية التقنية والسلع النهائية، فيما تتركز وارداتها من أفريقيا على السلع الأولية والمواد الخام والموارد الطبيعية كالنفط والحديد والقطن والألماس، فضلًا عن المنتجات الزراعية، حيث تعد الصين ثاني أكبر وجهة للصادرات الزراعية في أفريقيا. وفي هذا الاتجاه، حاولت الصين مساعدة الدول الأفريقية على توسيع صادراتها؛ فقامت بإعفاء عدد من السلع من رسوم الاستيراد، إذ أعفت نحو 25 دولة من التعريفات الجمركية المفروضة على حوالي 190 منتجًا كالمواد الغذائية والمنتجات المعدنية والمنسوجات. وقد انعكس ذلك على ارتفاع حجم التبادل التجاري بين الجانبين إلى مستويات قياسية بحلول عام 2021، حيث سجلت نحو 254 مليار دولار. (بسنت ، 2022)، وفيما يلي عرض لحجم التجارة منذ عام 2002 وحتى 2020:

الشكل رقم 1: حجم التجارة منذ عام 2002 وحتى 2020



المصدر: بسنت جمال، التغلغل الصيني في أفريقيا... الأبعاد والأهداف، متاح على الرابط:

<https://marsad.ecss.com.eg/70004> تاريخ الإطلاع 2023/10/10

أطلقت الصين كثيراً من المبادرات لدعم علاقاتها التجارية والاقتصادية مع القارة الأفريقية، من بينها: إستراتيجية جديدة للتنمية في أفريقيا عام 2001، وخطة عمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا عام 2007، وخطة تنمية البنية التحتية في أفريقيا عام 2013، ودعم رؤية أفريقيا 2063 لتقوية وجودها الاقتصادي بالقارة الأفريقية، ومن بين أهم الدوافع وراء دفع الصين نحو تعميق تلك العلاقات مع الدول الأفريقية: البحث عن الموارد

الطبيعية في أفريقيا؛ فتح أسواق أفريقية جديدة؛ فضلاً عن الدوافع السياسية والأمنية؛ حيث تعد القارة الأفريقية أرضاً خصبة لتوسيع النفوذ الصيني السياسي، ولأن الحصول على الموارد الطبيعية الأفريقية، وخصوصاً الطاقة منها يعد اليوم من أهم مرتكزات الأمن القومي الصيني؛ فمن الطبيعي أن نشهد حماية صينية لمناطق نفوذها بهذه القارة، سواء عبر المشاركة في عمليات حفظ السلام ببعض الدول الأفريقية (ليبيريا، الكوت ديفوار، جنوب السودان، السودان، الكونغو الديمقراطية) ، أو عن طريق بيع السلاح. (عبد السلام عباس، 2022)

السؤال الآن هو ما إذا كانت رأسمالية الدولة التي ازدهرت أساساً في الدول المتخلفة في العالم الثالث، ورافقها قدر كبير من الفساد وسوء الإدارة، سوف تصمد كنظام بديل يرث النظام الرأسمالي كما عرفناه، أم أنها مجرد مرحلة انتقالية مؤقتة جاءت للضرورة كاستثناء من القاعدة ريثما تعود المياه إلى مجاريها، وتسترد الرأسمالية موقعها وثقتها بنفسها، بعد تشدد الحكومات في التقنين والتنظيم ومراقبة التطبيق ومنع الانحراف. هناك من أصحاب القرار في الدول الغربية من يتوقع أن تكون الصين القوة الاستعمارية الجديدة في أفريقيا، فالاستثمارات الصينية في أفريقيا أصبحت أكثر من الأمريكية. وإن كانت الصين تنفى أي توجهات استعمارية أو إمبراطورية تجاه أفريقيا، وتؤكد أنها لن تتدخل في شؤون الدول الأفريقية ولن تسعى إلى أي شكل من أشكال الهيمنة. أدى النهج البراغماتي الصيني إلى خلق عداء قوى مع الدول الأوروبية وأمريكا، في ظل سيطرة الصين على بعض الحكومات الأفريقية، حتى إن الدول الأوروبية اعتبرت أن الحكومة الصينية تنافسها من خلال الرشوة والفساد، وانتهاك المعايير الدولية، بينما بدأت الولايات المتحدة تستشعر الخطر الصيني على مصالحها في القارة. (بسنت ، 2022)

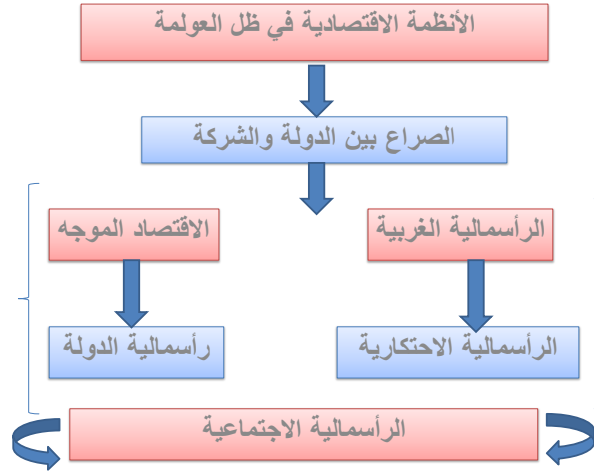
ما يحدث الآن يعيد إلى الأذهان نظرية نهاية التاريخ التي قال بها فوكوياما بوصف الرأسمالية والليبرالية هي أعلى وآخر مراحل التطور الاقتصادي، تستقر عندها الأوضاع إلى ما لا نهاية. وقد اتضح الآن مجدداً أن التاريخ لا ينتهي ولا يعيد نفسه، وأن التغيير هو القاعدة التي لا تتغير. هناك من يرى أن شمولية الاقتصاد الحر أشد شراسة من تلك التي حدثت في البلدان الاشتراكية السابقة، فنقلاً عن مواطن روسي بسيط: الاشتراكية أعطتني سروالاً واحداً فقط لألبسه، لكن اقتصاد السوق الذي ساد بعدها نزع مني حتى هذا السروال الوحيد. في اس تطلاع للرأي في ألمانيا بغية معرفة أهم الشخصيات الألمانية في التاريخ، صوت أكثر من خمسمائة ألف مشاهد لماركس؛ فحل ثالثاً في التصنيف، وللمفارقة أن الرأسماليين هم من يعيد اكتشاف ماركس أكثر من غيرهم، وبعبداً عن الدعوة للشمولية السياسية والاقتصادية فالذين ظنوا أن الماركسية قد فُبرت للأبد، بعد ما جرى في الاتحاد السوفيتي ومحيطه في أوروبا الشرقية، قد يعيدون حساباتهم هم أيضاً. (مدن ، 2008) ، إن تاريخاً طويلاً من التنظير والتطبيق الاقتصادي صار مرهوناً بمراجعة شاملة، وعُرضةً لنقد كلي يتجاوز الاقتصار إلى الإحاطة، ويهجر التكرار والاجترار إلى التعمق والتحري (الجبالي، 2021)، لذلك يجري الآن الحديث على الرأسمالية الاجتماعية التي هي ليست لا اشتراكية ولا رأسمالية كلاسيكية. وإنما يتعلق الأمر بتوجيه رأس المال نحو المنفعة المشتركة عبر الأسواق كأفراد وجماعات. الاقتصادي ميلتون فريدمان قال ذات مرة إن الوظيفة الوحيدة للشركة هي تحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح حينها يستفيد أيضاً المجتمع كله. وقد ثبت مع الزمن أن هذه الفكرة ليست صحيحة. فمصالح المالكين "حملة الأسهم" مازالت في مقدمة الأولويات. الشركات الحديثة يجب عليها تقديم أكثر من ذلك، بالتفكير أيضاً بمجمل "المستفيدين"؛ حيث يتوجب عليها أيضاً مراعاة مصالح مجموعات أخرى، كمصالح العمال، والرأي العام الناقد والمراقب، وكذلك أيضاً الجوانب البيئية، حتى لو كان ذلك يعني تحقيق أرباح أقل. ما ينتظر من الشركات

اليوم أيضاً أكثر من مجرد تقديم منتجات جيدة بأسعار منخفضة بمعنى ينظر إلى الشركة ضمن إطار مسؤوليتها الاجتماعية. (زوديكوم، 2020)

ولقد تم تلخيص الأنظمة الاقتصادية في ظل الصراع بين الدولة والشركة من خلال ما تم التطرق إليه في

الشكل رقم 2:

الشكل رقم 2: الأنظمة الاقتصادية في ظل العولمة



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على ما سبق

3. الأمن الطاقوي والرأسمالية: نموذج مجموعة العشرين ومجموع البريكس:

تسعى الرأسمالية بنوعها إلى تجسيد أمنها الطاقوي، الرأسمالية الغربية من خلال نموذج العشرين ورأسمالية الدولة من خلال مجموعة البريكس، وعليه سنحاول في هذا المحور إظهار بعض ملامح هذا التجسيد من خلال تركيبة هذين النموذجين وأهدافهما في هذا الاتجاه.

1.3 مجموعة العشرين ومجموعة البريكس: ازدواجية في التركيبة والأهداف:

تسيطر مجموعة العشرين على حوالي 90 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي و80 بالمائة من حجم التجارة العالمية وثلاثي سكان العالم وحوالي نصف مساحة اليابسة وتعد كل سنة قمته بداية من عام 2011 (أنظر الملحق رقم 1)، أما مجموعة "بريكس" (BRICS) فتعد تكتلا اقتصاديا عالميا بدأت فكرة تأسيسه في سبتمبر 2006، حينما عُقد أول اجتماع وزاري لوزراء خارجية روسيا والهند والصين البرازيل على هامش أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. تضم هذه المجموعة 5 دول تعد صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، وتم قبول انضمام ست دول جديدة إلى مجموعة «البريكس» في اجتماع قمته الأخير، وهي السعودية ومصر وإيران والأرجنتين والإمارات وإثيوبيا، اعتباراً من يناير 2024 (أنظر الملحق رقم 2).

تشكل مجموعة العشرين من الدول الصناعية الكبرى في العالم وهي في مجملها دول غربية، انفتحت لاحقاً على بعض الدول الناشئة من العالم النامي، في حين أن مجموعة «البريكس» منذ تشكيلها اقتصر على الدول النامية، ولا تضم في عضويتها دولاً غربية، مجموعة العشرين هي مزيج من الرأسمالية الغربية ورأسمالية الدولة مع سيطرة واضحة للأولى، أما مجموعة البريكس فتسيطر رأسمالية الدولة فيها بزعامة الصين. لا يرى أعضاء البريكس مانعاً من أن يجمعوا بين العضويتين على الرغم من اختلاف أهداف كل مجموعة، فهم يعتقدون أن هناك ضرورة لاستمرار مجموعة العشرين في أداء دورها كتكتل متعدد الأطراف للتعاون الاقتصادي والمالي الدولي، يضم الأسواق

المتقدمة الصاعدة والدول النامية، من أجل إيجاد حلول مشتركة. مع احتفاظ مجموعة البريكس بنهج متوازن تلتزم به، يمثل وجهة نظر الجنوب العالمي ولا يجدون مانعاً من دمجهم في اجتماعات مجموعة العشرين. ليبقى السؤال مطروحاً على الدول ذات العضوية المزدوجة مثل الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا في إمكانية التوفيق في مواقفها بين أهداف التجمعين في حال وجود اختلاف إن لم نقل تعارضاً بين الأهداف؛ إذ تسعى مجموعة «البريكس» كما هو معلن لإقامة نظام دولي جديد يقر التعددية القطبية، في حين تسعى الدول الغربية في «مجموعة العشرين» إلى سيطرتها والحفاظ على قوتها في العلاقات الدولية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مجموعة البريكس التي تقدم نفسها بديلاً وممثلاً لطروحات الجنوب فإن دورها مازال غير واضح وطريقة عملها تطرح أكثر من علامات الاستفهام كطريقة قبول انضمام الدول مؤخراً للمجموعة التي أظهرت تناقضاً واضحاً في معايير القبول المعلنة وما تم تطبيقه مما أفقدها الكثير من المصداقية، فكيف تقبل دولة كأثيوبيا وترفض دولاً أكثر حضوراً، فضلاً عن آلية الفيتو المعتمدة والصراع الواضح بين الهند والصين في فرض منطق كل منها، مما يجعلها تحتاج إلى إعادة قراءة جديدة لأهدافها وأدوارها، وربما هذا ما جعل الولايات المتحدة لا تظهر اهتماماً كبيراً بهذا التجمع أو على الأقل ما تظهره للعلن. وبحسب التقرير الذي أعده بنك جولدمان ساكس، "في أقل من 40 عاماً" أن دول البريكس الأربع الأولية هي "محركات" محتملة النمو، بحجة أن النمو المستقر والتراكمي في البرازيل والهند، إلى جانب الحجم الهائل لاقتصادي الصين وروسيا هو تغيير جذري في الاقتصاد العالمي، وبالتالي، في توازن القوى العالمي بعيداً عن الغرب المهيمن. (Taylor, 2016)

وإن كان يرى كثير من المراقبين الدور المتزايد لدول مجموعة البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) في الشؤون الاقتصادية والسياسية الدولية بوصفها تحدياً جنوبياً للرأسمالية العالمية كونها تقدم نفسها كممثل لأجندة عالمية شاملة لإنعاش التنمية في العالم الناشئ واستعادة ثقل الجنوب العالمي على الساحة الدولية للوفاء بالوعد بإحياء "مشروع العالم الثالث" أو نموذج التنمية الجنوبي (William I. Robinson, 2015). فهناك من يرى أنها جاءت لتقويض مشاريع العالم الثالث بخلق قواعد لعبة رأسمالية جديدة تستفيد منها الصين والهند بشكل كبير وهو ما يؤكد صراع المعابر في الوطن العربي وإفريقيا وهو موضوع يحتاج إلى وقفة خاصة.

2.3 الأمن الطاقوي الهدف المشترك:

يضمن الأمن الطاقوي السيادة لذلك تسعى الرأسمالية بنوعها إلى تجسيده بآليات عديدة لكن بنزعة نزاعية وليس تعاونية انطلاقاً من ضرورة تحقيق التوازن بين العرض والطلب على الطاقة بما يضمن مصالح الجميع المصدرون والمستوردون وبما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية. (عشور، 2023)

وفي اعتقادنا إنَّ الهدف الرئيس لكلا التكتلين هو السيطرة على الطاقة بكل أنواعها (الصراع القديم الجديد)، لاسيما بعد بروز مفهوم التحول الطاقوي ووفرة الدول العربية والدول الإفريقية على مزيج طاقوي واعد يجمع بين الطاقة الأحفورية وامكانيات ضخمة من الطاقات المتجددة والثروات المعدنية ذات العلاقة. (شوتري، 2024، ص35)، فهناك تقدم سريع يحدث في الاقتصاد والمجتمع في جميع أنحاء العالم. وخلافاً للاعتقاد الشائع، فإن استخدام الطاقة المتجددة لم يعد يقتصر على الدول الصناعية؛ بل يتجه عدد متزايد من البلدان النامية إلى الطاقة المتجددة كوسيلة لتعزيز اقتصادياتها، على الرغم من أن استخدام البلدان في مجموعة البريكس وإنتاجها للطاقة المتجددة مازال في مراحله الأولى، انطلاقاً من أن سياسات الطاقة الوطنية فيها تسعى إلى رفع مستوى المعيشة مع المساهمة أيضاً في النمو الاقتصادي المستدام والشامل. فهناك الآن تحول في مجال الطاقة يحدث في البلدان في

جميع أنحاء العالم، ومع ذلك، فإن تفاصيل هيكل العملية الانتقالية وتصميمها لا تزال محل نقاش في ظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (التي تم فرضها في نوفمبر 2016) على الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 - 2 درجة مئوية؛ خفض انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية بنسبة 80% على الأقل بحلول عام 2050 من خلال تعظيم الاستخدام من موارد الطاقة التي تمتلكها كل دولة بالفعل (Kumar, Kaur, & Singh, 2023)، لاسيما مع بقاء تزايد الطلب على النفط، إذ تتوقع منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) أن ينمو الطلب العالمي على النفط، ووفقاً لمنظمة أوبك، من المتوقع أن يستمر استهلاك النفط خلال عام 2024 من خلال الطلب القوي على التنقل الجوي والسيارات، فضلاً عن النشاط القوي في الصناعات والبناء والزراعة في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وفي بلدان مثل الصين، من المتوقع أن يتم دعم الطلب على النفط من خلال زيادة القدرة البتروكيمياوية وهوامش الربح (BRICS Energy Information, 2024)، وعلى جانب العرض، تتوقع أوبك أن تكون الولايات المتحدة وكندا وغويانا والبرازيل والنرويج وكازاخستان المصادر الرئيسية لنمو العرض في عام 2024، في حين من المتوقع أن تزيد الدول غير الأعضاء في أوبك إنتاجها بمقدار 1.3 مليون برميل يومياً، في كل من عامي 2024 و2025. ومن المتوقع أن يمثل إنتاج النفط البحري في الولايات المتحدة 49% من نمو الإنتاج من خارج أوبك، وهو رقم من المتوقع أن يصل بالقيمة المطلقة إلى 70.4 مليون برميل يومياً في عام 2024 و71.7 مليون برميل يومياً في عام 2025.

وفقاً للإدارة العامة للجمارك في الصين، تجاوزت روسيا المملكة العربية السعودية لتصبح أكبر مورد للنفط الخام للصين في عام 2023، حيث قامت بشحن رقم قياسي بلغ 107 ملايين طن من النفط الخام إلى الصين، أي ما يعادل 2.14 مليون برميل يومياً (+24% مقارنة بعام 2022). وانخفضت الواردات من المملكة العربية السعودية، أكبر مورد للصين سابقاً، بنسبة 1.8% إلى حوالي 86 مليون طن، في حين احتل العراق المركز الثالث بشحن أكثر من 59 مليون طن (+6.8%). أدى الطلب المتسارع من شركات التكرير الصينية والهندية على النفط المخفض إلى تعزيز سعر الخام الروسي حتى عام 2023، متجاوزاً الحد الأقصى لسعر البرميل الذي حددته مجموعة السبع والذي يبلغ 60 دولاراً أمريكياً والذي فرضته في ديسمبر 2022. والولايات المتحدة، التي كانت عاشر أكبر مورد للنفط الخام للصين في عام 2023، شحنت أكثر من 14 مليون طن إلى الصين، وهو ما يمثل زيادة مذهلة تزيد عن 81% مقارنة بعام 2022. بالإضافة إلى ذلك، كشفت إدارة الجمارك العامة الصينية أن روسيا صدرت 8 ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال إلى الصين في عام 2023، بزيادة قدرها 23% عن عام 2022. وكانت روسيا من بين أكبر ثلاثة موردين للغاز الطبيعي المسال إلى الصين بعد أستراليا (24.2 مليون طن) وقطر (16.7 مليون طن) وفي نهاية عام 2022، شكلت الطاقة الشمسية وطاقة الرياح 22% من القدرة المركبة في الهند، مع 63 جيجاوات و42 جيجاوات على التوالي، في حين تجاوزت قدرة الطاقة الكهرومائية 51 جيجاوات. وتخطط الهند لزيادة طاقتها من الوقود غير الأحفوري إلى 500 جيجاوات. (BRICS Energy Information, 2024)

حققت دول البريكس إنجازات كبيرة في قطاع الطاقة خلال الأعوام القليلة الماضية، مع ظهور الطاقة المتجددة كمحور للتعاون بين الصين وبقية الدول الأعضاء، وحسب رئيس مؤسسة البترول الوطنية الصينية للاقتصاديات والأبحاث، إنه في عالم يتزايد فيه التوتر، فإن دول البريكس -البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا- تتكامل بشكل كبير كون الدول الأعضاء يعدون من بين أكبر منتجي الطاقة في العالم وكذلك مستهلكين رئيسيين للوقود. فدول البريكس وإن كانت لا تزال تعتمد على الطاقة التقليدية حيث يمثل الفحم والنفط والغاز الطبيعي 71 في المائة و30 في المائة و22 في المائة من الإجمالي العالمي على التوالي، لكنها تتقاسم آفاقاً واسعة في تنمية

الطاقة المتجددة. حيث لا يمثل استهلاك الطاقة المتجددة في دول البريكس سوى 16 في المائة، أي أقل بكثير من استهلاك الفحم البالغ 48.1 في المائة، والنفط 22.2 في المائة، وأعلى قليلاً من استهلاك الغاز الطبيعي البالغ 13.5 في المائة. مع تسجيل تزايد في استهلاك الطاقة المتجددة عاماً بعد عام. ومن أجل التنمية العالمية منخفضة الكربون، فلقد ارتفعت الطاقة المولدة من الطاقة المتجددة من 19 في المائة في عام 2010 إلى 37 في المائة في عام 2020، في حين تضاعفت الطاقة النووية أيضاً خلال الفترة من 2010 إلى 2020، لتكون بمثابة المساهم الرئيسي في نمو الطاقة النووية العالمية. نفذت الصين العديد من مشاريع التعاون الكبرى مع دول البريكس الأخرى خلال السنوات القليلة الماضية، ليس فقط في مجال النفط والغاز ولكن أيضاً في مجال الطاقة المتجددة مثل الطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية وطاقة الكتلة الحيوية، مما أدى إلى بناء أساس متين للتعاون المستقبلي. ودول البريكس غنية أيضاً بموارد الطاقة، سواء الوقود الأحفوري أو الطاقة المتجددة، حيث تمثل احتياطيات الفحم والنفط والغاز الطبيعي في دول البريكس 40 في المائة و8 في المائة و25 في المائة من الإجمالي العالمي على التوالي. وفي قطاع الطاقة المتجددة، تتمتع الطاقة الشمسية من جنوب أفريقيا والبرازيل والهند، وطاقة الرياح من روسيا والصين، فضلاً عن الكتلة الحيوية من البرازيل، بمزايا كبيرة من حيث الموارد. وتعد جنوب إفريقيا على سبيل المثال إحدى الدول الرائدة في الاستخدام النظيف للفحم، وهو ما تعمل الصين أيضاً على الترويج له.

(The National Development and Reform Commission (ND, 2022)

تتمتع دول البريكس بأهمية بالغة بالنسبة لأساسيات العرض والطلب في أسواق الطاقة على مستوى العالم، حيث تؤدي البريكس دوراً مهماً للغاية في نظام أمن الطاقة الدولي. وتنوع مصادر الطاقة في مجموعة البريكس مدفوع بالمخاوف المتعلقة بأمن الطاقة. وبالتالي فإن إمكانات الشراكة في مجال الطاقة بين مجموعة البريكس (BRIC) هائلة. خاصة وأن تنمية دول البريكس في العقود القادمة سوف تتضمن تغيرات ديموغرافية مع تزايد عدد سكان الطبقة المتوسطة مما سيتطلب المزيد من الطاقة والموارد التي يجب توفيرها. وتعد ثورة الطاقة الخضراء حلاً للآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الرئيسية لأعداد سكانها المتزايدة. (Kumar S. , 2016)

ووفقاً لمعهد الولايات المتحدة للسلام، ومع إضافة الأعضاء الستة الجدد، تمثل مجموعة البريكس الآن 42% من سكان العالم و36% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. تتمتع الكتلة الاقتصادية للبريكس في المقام الأول الآن بفرصة أكبر للسيطرة على الأنظمة المالية العالمية، مما يوفر لها ثقلًا موازنًا للمؤسسات الغربية التي يتزايد نصيبها في الطاقات المتجددة حسب ملخص تقرير الشفافية المناخية 2022 (الشكل رقم 3).

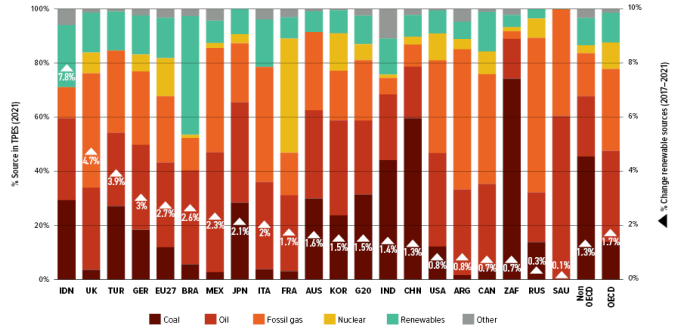
الشكل 3: ملخص تقرير الشفافية المناخية 2022

SUMMARY REPORT



ALMOST ALL G20 MEMBERS INCREASED THEIR SHARE OF RENEWABLES - THIS TREND MUST URGENTLY ACCELERATE

Energy mix in G20 members



Enerdata, 2022

CLIMATE TRANSPARENCY REPORT | 2022

Source : <https://www.climate-transparency.org/g20-efforts-to-transform-the-energy-sector-under-a-justice-approach>

ارتفعت حصة مصادر الطاقة المتجددة في عام 2021 إلى 10.5%، مقارنة بـ 9.1% في عام 2017 في مزيج الطاقة لمجموعة العشرين. ومع ذلك، فإن تحول الطاقة لا يحدث بالوتيرة والحجم اللازمين للتخفيف من حالة الطوارئ المناخية. ويمثل الوقود الأحفوري 81% من مزيج الطاقة في مجموعة العشرين، وينبغي أن تنخفض هذه الحصة إلى 67% بحلول عام 2030 وإلى 33% بحلول عام 2025 للبقاء عند مستوى 1.5 درجة مئوية من الاحترار ومنع المزيد من ارتفاع درجات الحرارة. وهذا يعني أنه يتعين على الحكومات تسريع عملية التحول في مجال الطاقة. (Gutierrez Grados, 2022)

تظهر أرقام قاعدة بيانات البنك الدولي، (صراع تجمع البريكس ومجموعة السبع الصناعية.. هل نحن أمام نظام اقتصادي عالمي جديد؟، 2024/01/24) أن الصادرات السلعية على مستوى العالم بلغت في نهاية عام 2021 ما قيمته 22.4 تريليون دولار، كما بلغت الواردات السلعية في التاريخ نفسه 22.6 تريليون دولار على مستوى العالم كذلك. بلغت الصادرات السلعية لمجموعة السبع الصناعية 6.3 تريليونات دولار، بما يمثل نسبة 28.1% من إجمالي الصادرات السلعية للعالم، فيما بلغت الواردات السلعية للمجموعة نحو 7.6 تريليونات دولار، وبما يمثل نسبة 33.5% من إجمالي الواردات السلعية للعالم. وبين أداء تجمع دول البريكس أن حصيلة الصادرات السلعية للمجموعة في نهاية عام 2021 بلغت 4.6 تريليونات دولار، وهو ما يمثل 20.7% من إجمالي الصادرات السلعية للعالم، في حين بلغت الواردات السلعية للمجموعة 3.9 تريليونات دولار، وبما يمثل 17% من إجمالي الواردات السلعية للعالم. وإن كانت هذه الأرقام تظهر أن أداء مجموعة السبع الصناعية مازال أكثر تأثيراً في حركة التجارة السلعية الدولية من حيث القيمة والنسبة، مع الأخذ في الحسبان الأهمية النسبية للصين في ذلك لمجموعة دول البريكس، بصادرات تمثل 72.4% من إجمالي صادرات هذه الدول، وواردات تمثل 68.7% من إجمالي واردات المجموعة السلعية (الملحق رقم 3). مع تسجيل أهمية نسبية كبيرة لمكانة كل من أميركا في مجموعة السبع الصناعية،

وكذلك الصين في دول البريكس، فأميركا تحقق 54% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة السبع الصناعية، والصين تحقق نسبة 73% من قيمة الناتج المحلي لدول البريكس. وتؤكد هذه الحركية التجارية الضخمة أن الطلب على الطاقة سيكون على أشده في العقود القادمة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدول الإفريقية والدول العربية تمتلك خزيناً كبيراً من الطاقات الأحفورية حيث صنفت الجزائر على سبيل المثال مؤخراً من الدول الأكثر امتلاكاً للنفط في إفريقيا بـ 12.2 مليار برميل بعد ليبيا 48.36 مليار برميل ونيجيريا 36.96 مليار برميل، وإمكانيات ضخمة في الطاقات المتجددة بكل أنواعها لذلك فستكون وجهة لكلا المجموعتين وسيكون التنافس على أشده على الثروات الطاقوية للقارة الإفريقية تحديداً.

4. خاتمة:

تعد الطاقة عصب الحياة لذلك هناك تسابق محموم على امتلاكها، لاسيما بين الرأسمالية الغربية ورأسمالية الدولة التي تمثلها الصين، وما يحدث في البريكس ومجموعة العشرين هو ترجمة واضحة لهذا الصراع بكل حيثياته وتداعياته. ومن خلال ما تقدم نلاحظ أن الرأسماليتين تحاول التشكل بما يخدم مصالحها وتوجهاتها واستراتيجياتها المرتبطة بأمنها الطاقوي من خلال ما تم استعراضه من مؤشرات مرتبطة بالتركيبة الطاقوية كالواردات والصادرات ذات العلاقة، ونختم بالقول بأن:

- منطق الصراع (دولة . شركة) سيأخذ أشكالاً جديدة ويقدم تصورات مختلفة تشكل الصين اليوم أحد تجلياتها؛ فالرأسمالية الغربية الكلاسيكية تتغير بأشكال عديدة من تدخل الدولة، ورأسمالية الدولة التي تمثلها الصين تتشكل وفق قواعد وضوابط جديدة أثبتت فعاليتها بحضورها القوي كفاعل في سوق الطاقة من حيث التصدير والاستيراد والاستهلاك (تأكيد الفرضية الأولى).

- سيكون الأمن الطاقوي محورياً أساسياً في رسم ملامح هذا التغير بدخول فاعلين جدد في تشكيلة النظام الدولي الجديد كمجموعة البريكس؛ إذ ستضغط الرأسمالية الغربية أكثر للحفاظ على سيطرتها على السوق الطاقوية والتحكم في فواعلها وستسعى رأسمالية الدولة إلى مواجهة هذه السيطرة الغربية التقليدية ووجهتها الأساسية ستكون الدول النامية (وتحديداً إفريقيا والوطن العربي) التي ستبقى مادة لهذا الصراع من خلال ما تحوزه من خزان طاقوي ضخم. (تأكيد الفرضية الثانية).

5. التوصيات:

لضمان استدامة تحول الطاقة وتأمين توزيع أكثر عدالة لتكاليفه وفوائده، يجب أن:

- نكون مبادئ المساواة والعدالة محورية في صنع السياسات وبناء الإستراتيجيات المرتبطة بالأمن الطاقوي سواء على مستوى محلي أو دولي، لكن النظرة البراغماتية التي تميز سواء مجموعة البريكس أو مجموعة العشرين لا نظنها ستحقق هذه العدالة، فالرأسمالية مبنية في فلسفتها على الاستغلال ولو بنسب متفاوتة سواء في ثوب شركة أو في ثوب دولة.

- تقدم الدول النامية قراءات جديدة لإستراتيجياتها المرتبطة بالأمن الطاقوي وتقرر بما يضمن لها مصالحها في ظل منطق الصراع (دولة - شركة) الجديد، فالخارطة العالمية للطاقة تتغير، مما سيفرض قواعد لعبة جديدة تحدد الأمن الطاقوي تستدعي من هذه الدول لإستنهاض الجاد والموضوعي، ولما تأسيس تكتل ثالثة يختلف في التركيبة والأهداف عن مجموعة العشرين والبريكس بما يضمن مصالح أمنها الطاقوي.

6. المراجع:

- Kumar , P., Kaur, H., & Singh,, K. (2023). Assessing the environmental sustainability corridor: An empirical study of Renewable energy consumption in BRICS nation. In I. Publishing (Ed.), *In IOP Conference Series: Earth and Environmental Science*. 1110. IOP Publishing. doi: 10.1088/1755-1315/1110/1/012053
- : <https://www.altaqadomi.org/?p=3493> المنبر التقدمي مملكة البحرين. Consulté le 07 23, 2024, sur *ماركس يعود* (2008, 10 09). ح. الدكتور مدن ,
- A New World The Geopolitics of the Energy Transformation*. (2019). Consulté le 07 22, 2024, sur International Renewable Energy Agency ARINA: https://www.irena.org/-/media/files/irena/agency/publication/2019/jan/global_commission_geopolitics_new_world_2019.pdf
- BRICS Energy Information*. (2024, 05 12). Retrieved 07 27, 2024, from enerdata: <https://www.enerdata.net/estore/energy-market/brics/>
- Gutierrez Grados, M. (2022, 12 13). *G20 efforts to transform the energy sector under a justice approach*. Retrieved 07 30, 2024, from climate transparency: <https://www.climate-transparency.org/g20-efforts-to-transform-the-energy-sector-under-a-justice-approach>
- How Energy Security Is Defining the 21st Century*. (2024, 03 18). Consulté le 08 12, 2024, sur just energy : <https://justenergy.com/blog/how-energy-security-is-defining-the-21st-century/>
- Jaden , K., Augustus J , P., & Schwerhoff, G. (2024). *Energy Security and The Green Transition* (Vol. 2024). doi:<https://doi.org/10.5089/9798400263743.001>
- Kumar, S. (2016). *BRICS Law journal*, 3(1), 34-41. doi:<https://doi.org/10.21684/2412-2343-2016-3-1-34-41>
- Taylor , I. (2016). BRICS and Capitalist Hegemony: Passive Revolution in Theory and Practice. *Emerging Powers, Emerging Markets, Emerging Societies*, 55-84. doi:https://doi.org/10.1007/978-1-137-56178-7_3
- The National Development and Reform Commission (ND). (2022, 01 29). *BRICS to play bigger role in renewable energy shift*. Retrieved 07 29, 2024, from https://en.ndrc.gov.cn/netcoo/achievements/202206/t20220629_1329851.html
- William I. Robinson. (2015). The transnational state and the BRICS: a global capitalism perspective. *Third World Quarterly*, 1-21. doi:<https://doi.org/10.1080/01436597.2015.976012>
- آمال شوتري. (2024). *تصورات مستقبلية للصراع على الثروات المعدنية باستخدام منطق لعبة الكراسي الموسيقية*. *المجلة الدولية للبحث العلمي والتنمية المستدامة*، 7 (1)، 46-24. doi:10.21608/ijrsrd.2024.339999
- إيان بريمر. (2010). *نهاية السوق الحرة*. مجموعة بنجوين الأمريكية.
- بول أ سامويلسن، ويليام د، و هاوس نورد . (2006). *كتاب الاقتصاد* (الإصدار الطبعة الخامسة عشرة). (ترجمة هشام عبد الله، المترجمون) الأهلية للنشر والتوزيع. تم الاسترداد من https://books.google.dz/books/about/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF.html?id=qredir_esc=y&FTRzQEACAAJ

جمال بسنت . (22 05, 2022). *التغلغل الصيني في أفريقيا... الأبعاد والأهداف*. تاريخ الاسترداد 24 07, 2024، من

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية : <https://marsad.ecss.com.eg/70004>

جيهان عبد السلام عباس. (2022). (العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية : دراسة تحليلية). 16 (15)، 165-

doi:10.21608/jocu.2022.120294.1160 .197

سليم عشور . (2023). الأمن الطاقوي: مقارنة مفاهيمية ونظرية وتطبيقية، *Energy Security: A Conceptual*

Theoretical And Applied Approach. *افاق للعلوم*، 8 (3)، 812-826. تم الاسترداد من

<https://asjp.cerist.dz/en/article/223105>

منة الله الحريري. (11 5, 2013). *النفوذ الصيني في أفريقيا.. «الوجه الناعم» للاستعمار*. تاريخ الاسترداد 22 07،

2024، من [almasryalyoum: https://www.almasryalyoum.com/news/details/1738824](https://www.almasryalyoum.com/news/details/1738824)

نبيل بن حمزة. (2021). الأمن الطاقوي الجزائري: تأصيل نظري إيتيمولوجي. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، 10 (3).

تم الاسترداد من <https://asjp.cerist.dz/en/article/159024>

هشام الجبالي. (2021). *مقدمة في: الرأسمالية الاجتماعية.. الطريق إلى تقدم الأمم*. Kindle Edition.

ينس زوديكوم. (20 01, 2020). *الرأسمالية برؤية جديدة*. تاريخ الاسترداد 27 07, 2024، من

<https://www.deutschland.de/ar/topic/alaqtsad/rasmalyt-almstfydyn-shkl-aqtsad-almstqbl>

7. الملاحق:

الملحق رقم 1: مجموعة العشرين تسيطر على 85 بالمائة من اقتصاد العالم



الملحق رقم 2: خارطة بريكس الجديدة



الملحق رقم 3: الواردات السلعية لمجموعة السبع ودول تجمع البريكس

